



## جمهورية فلسطين العربية مجلس النواب



## الفصل التشريعي الثاني دور الانعقاد العادي الثاني

### اللجنة المشتركة من لجنة التعليم والبحث العلمي ومكتب لجنة الشؤون الدينية والأوقاف

السيد المستشار الدكتور/ حنفي جبالي

#### رئيس مجلس النواب

تحية طيبة، وبعد فأتشرف، بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة التعليم والبحث العلمي ومكتب لجنة الشؤون الدينية والأوقاف عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وبعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، برضاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارني اللجنة، مقررأ أصلياً، والسيدة النائبة الدكتورة/ ماجدة بكري، مقررأ احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس اللجنة المشتركة  
اد سامي هاشم

٢٠٢١/١٠/١٧

## تقرير اللجنة المشتركة

من لجنة التعليم والبحث العلمي

ومكتب لجنة الشؤون الدينية والأوقاف

عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعاده تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وبعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الاحد الموافق ٩ من مايو سنة ٢٠٢١، إلى لجنة التعليم والبحث العلمي ومكتب لجنة الشؤون الدينية والأوقاف مشروع قانون مقديماً من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعاده تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وبعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، لبحثه وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس المقرر.

فعدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين بتاريخ ٦/٦/٢٠٢١، لنظر مشروع القانون المعروض.

ووفقاً لحكم المادة (١٧٩) من اللائحة الداخلية للمجلس استأنفت اللجنة نظره خلال دور الانعقاد العادي الثاني بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٢١، ووافقت عليه دون أي تعديل.

### حضرهما عن الحكومة السادة:

#### وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:

د. / رضا حجازي نائب الوزير لشؤون المعلمين  
/ يسري محمود رئيس الإدارة المركزية للشؤون الإدارية والموارد البشرية  
/ سيد حلواني مدير عام الموارد البشرية

#### وزارة المالية:

/ هاني محروس المدير عام بقطاع الموازنة العامة

#### الأزهر الشريف:

/ ربيع ذكي رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية بالأزهر الشريف  
/ سامي فؤاد المحامي بالإدارة القانونية بقطاع المعاهد الأزهرية

#### الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة:

/ عادل عبدالحميد رئيس الإدارة المركزية للخدمة المدنية بالجهاز  
/ أحمد سيد حسين رئيس الإدارة المركزية بقطاع الموازنة العامة

اطلعت اللجنة على مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية<sup>(١)</sup>، واستعدت نظر أحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، والقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، والقوانين ذات الصلة وبعد أن استمعت اللجنة المشتركة إلى رأى السادة مندوبي الحكومة، ومناقشات السادة النواب، فإنها تورد تقريرها مبوباً على النحو الآتى:

## مقدمة

**أولاً : فلسفة مشروع القانون المعروض وأهدافه.**

**ثانياً : الملامح الأساسية لمشروع القانون.**

**ثالثاً : رأى مجلس الدولة.**

**رابعاً : التعديلات التى أجرتها اللجنة على مشروع القانون ومبرراتها.**

**خامساً: رأى اللجنة المشتركة.**

## مقدمة:

في إطار حرص الدولة على تحسين مستوى معيشة المعلمين والسعي الدؤوب لتحسين أوضاعهم الأسرية والحفاظ على تماسكها، وترسيخ قيمها، على نحو ما نص عليه الدستور بشأن حق المرأة في تولى الوظائف العامة، ووظائف الإدارة العليا في الدولة، وتمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة.

كما جاءت فلسفة التعديلات حرصاً من المشرع على تحقيق المساواة بين المعلمين، سواء في التربية والتعليم والتعليم الفني، أو الأزهر الشريف، والعاملين المدنيين في الدولة فيما يتعلق باحتساب مدة إجازة رعاية الطفل والإجازات المرضية، ضمن المدة البيئية اللازمة للترقية، والمنصوص عليها في المادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦.

(١) مرفق بالتقرير مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية.

## أولاً : فلسفة مشروع القانون المعروض وأهدافه:

لقد أولت الدولة في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً برعاية الأسرة المصرية التي هي أساس المجتمع ونفاذاً للالتزامات الدستورية بشأن حق المرأة في تولى الوظائف العامة، ووظائف الإدارة العليا في الدولة، وتمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وتوفير الرعاية والحماية للأمم والطفولة والمرأة المعيلة على نحو ما نصت عليه المادتين (١١) و (٥٣) من الدستور بشأن المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات العامة والعمل على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل على النحو الذي تضمنته المادة (٨٠) منه.

وحيث أن الدستور أولى رعاية خاصة - في المادة (٢٢) منه - بالمعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، باعتبارهم الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

ولما كانت ترقية المعلمين الخاضعين لقانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، والخاضعين لأحكام القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١، بشأن إعادة تنظيم الأزهر الشريف والهيئات التي يشملها منظمة بموجب أحكام القانونين سالف الذكر، والذين خلت أحكامهما من ضم مدة إجازة رعاية الطفل، والإجازة المرضية إلى المدة البيئية لسنوات الترقى، بما أحل بحقوق المرأة، والطفل، ومبدأ المساواة الدستوري، لذا كانت الحاجة ماسة لتعديل القانونين السالف ذكرهما لتدارك هذا الأمر.

## ثانياً : الملامح الأساسية لمشروع القانون المعروض:

انتظم مشروع القانون في مادتين بخلاف مادة النشر.

تضمنت المادة الأولى نطاق سريان المدة البيئية الواجب توافرها في الوظيفة العامة حتى تستحق الدرجة الوظيفية الأعلى واحتساب مدة الإجازة المرضية ورعاية الطفل ضمن المدة البيئية اللازمة للترقية وذلك للأزهر والهيئات التي يشملها.

كما قررت المادة الثانية وحدة مبدأ نطاق سريان المدة البيئية الواجب توافرها على الدرجة الوظيفية الأعلى واحتساب مدة الإجازة المرضية ورعاية الطفل ضمن المدة البيئية اللازمة للترقية وذلك لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

نصت المادة الثالثة على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم

التالي لتاريخ نشره.

### ثالثاً : رأى مجلس الدولة .

• لم يتم مراجعته من قبل مجلس الدولة.

### رابعاً : التعديلات التي أجرتها اللجنة على مشروع القانون ومبرراتها:

وافقت اللجنة على مشروع القانون مع إجراء بعض التعديلات على النحو الآتي:

#### (المادة الأولى)

البند رقم (٢) من المادة رقم (٩٣ مكرر ١١) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.

- رأت اللجنة في الفقرة الأولى من البند (٢) إضافة عبارة "المهمة القومية" بعد عبارة "رعاية

الطفل" حتى تشملها المادة وتحال لللائحة التنفيذية للقانون وتعديلاته لتحديد شروطها.

- كما رأت في الفقرة الثانية من البند (٢) إضافة كلمة "درجة" بعد جملة "للحاصل على" وحذف "ال"

من كلمة "الماجستير" لضبط الصياغة وإضافة عبارة "درجة دكتوراه تتفق وطبيعة العمل

وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية" في عجز المادة لضبط الصياغة وحتى تنطبق مع طبيعة العمل

كشروط لاستفادة الجهة من ذلك.

#### (المادة الثانية)

- البند رقم (٢) من المادة رقم (٨١) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

رأت اللجنة بالفقرة الأولى من البند (٢) إضافة جملة "والمهمة القومية" بعد عبارة

"رعاية الطفل" في صدر الفقرة الثانية لتشمل الحالات الثلاث وتحال لللائحة التنفيذية للقانون

وتعديلاته لتحديد شروطها.

- كما رأت في الفقرة الثانية من البند (٢) إضافة كلمة "درجة" بعد عبارة "للحاصل على" وحذف

"ال" من كلمة "الماجستير" لضبط الصياغة وإضافة عبارة "درجة دكتوراه تتفق وطبيعة

العمل وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية" في عجز المادة لضبط الصياغة وحتى تنطبق مع

طبيعة العمل كشروط لاستفادة الجهة من ذلك.

### خامساً: رأى اللجنة المشتركة:

ترى اللجنة المشتركة أن المشروع بقانون المعروض جوهره ومناط التعديل الوارد

به هو إدخال مدة الإجازة المرضية والإجازة الخاصة لرعاية الطفل والمهمة القومية ضمن

المدد البنينية المتطلبية للترقية الى الوظيفة الأعلى وذلك بعد أن كانت الترقية وفقاً لأحكام

هذين القانونين تتطلب مدة خدمة فعلية، مما يحقق المساواة بين العاملين المدنيين بالدولة

فيما يتعلق باحتساب مدة الأجازة المشار إليهما والمهمة القومية ضمن المدد المتطلبية

للترقية.

ولذلك فإن اللجنة المشتركة إذ توافق على مشروع القانون المقدم من الحكومة

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي

يشملها، وبعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، ترجو

المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة.

### رئيس اللجنة المشتركة

(أ.د. / سامى هاشم)

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون كما ورد من الحكومة	النص في القانون القائم
<p style="text-align: center;"><b>مشروع قانون</b></p> <p style="text-align: center;">بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وبعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١</p> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/> <p style="text-align: center;"><b>باسم الشعب</b> <b>رئيس الجمهورية</b></p>	<p style="text-align: center;"><b>قرار رئيس مجلس الوزراء</b></p> <p style="text-align: center;"><b>بمشروع قانون</b></p> <p style="text-align: center;">بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وبعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١</p> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/> <p style="text-align: center;"><b>رئيس مجلس الوزراء</b> <b>بعد الاطلاع على الدستور،</b> وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها؛ وعلى قانون إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤؛ وعلى قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١؛ وعلى قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦؛ وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦؛ وبعد أخذ رأي الأزهر الشريف؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء؛</p>	<p style="text-align: center;"><b>القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١</b></p> <p style="text-align: center;"><b>بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها،</b> <b>وبعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩</b> <b>لسنة ١٩٨١</b></p> <hr style="width: 10%; margin: auto;"/>

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون كما ورد من الحكومة	النص في القانون القائم
<p style="text-align: center;"><b>قرر</b> <b>مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه</b></p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;"><b>(المادة الأولى)</b></p> <p>يُستبدل بالبند رقم (٢) من المادة رقم (٩٣ مكرر ١١) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها البند الآتي:</p> <p>٢- "قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفعلي في الوظيفة الأدنى مباشرة، أو في مستواها، على أن تحتسب مدة الإجازة المرضية، وإجازة رعاية الطفل <u>والمهمة القومية</u> ضمن المدة البينية للترقية وفق الضوابط المنصوص عليها بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.</p> <p>وتخفض المدة البينية للترقية عاماً واحداً للحصول على <u>درجة ماجستير</u>، وعامين للحصول على <u>درجة دكتوراه تتفق وطبيعة العمل وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية</u>."</p>	<p style="text-align: center;"><b>قرر</b> <b>مشروع القانون الآتي نصه، يقدم إلى مجلس النواب</b></p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;"><b>(المادة الأولى)</b></p> <p>يُستبدل بالبند رقم (٢) من المادة رقم (٩٣ مكرر ١١) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها البند الآتي:</p> <p>٢- "قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفعلي في الوظيفة الأدنى مباشرة، أو في مستواها، <u>على أن تحتسب مدة الإجازة المرضية، وإجازة رعاية الطفل ضمن المدة البينية للترقية وفق الضوابط المنصوص عليها بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية</u>.</p> <p>وتخفض المدة البينية للترقية عاماً واحداً للحصول على الماجستير، وعامين للحصول على الدكتوراه".</p>	<p style="text-align: center;"><b>القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١</b> <b>بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها،</b></p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;"><b>مادة (٩٣) مكرراً (١١):</b></p> <p>يشترط للترقية إلى الوظائف المنصوص عليها في المادة (٩٣) مكرراً (٢) الآتي:</p> <p>١- استيفاء شروط الوظيفة المرقي إليها على النحو المبين ببطاقة الوصف الخاصة بها.</p> <p>٢- قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفعلي في الوظيفة الأدنى مباشرة أو في مستواها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من شيخ الأزهر.</p> <p>وتخفض المدة البينية للترقية عاماً واحداً للحصول على الماجستير وعامين للحصول على الدكتوراه".</p>

النص في مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة المشتركة	النص في مشروع القانون كما ورد من الحكومة	النص في القانون القائم
<p style="text-align: center;"><b>(المادة الثانية)</b></p> <p>يُستبدل بالبند رقم (٢) من المادة رقم (٨١) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ البند الآتي:</p> <p>٢- "قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفعلي في الوظيفة الأدنى مباشرة، أو في مستواها، على أن تحتسب مدة الإجازة المرضية، وإجازة رعاية الطفل <b>والمهمة القومية</b> ضمن المدة البيئية للترقية وفق الضوابط المنصوص عليها بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.</p> <p>وتخفض المدة البيئية للترقية عاماً واحداً للحاصل على <b>درجة ماجستير</b>، وعامين للحاصل على <b>درجة دكتوراه تتفق وطبيعة العمل وفقاً لتحدده اللائحة التنفيذية</b>."</p> <p style="text-align: center;"><b>(المادة الثالثة)</b></p> <p>يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.</p> <p><b>يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ويُنفذ كقانون من قوانينها.</b></p>	<p style="text-align: center;"><b>(المادة الثانية)</b></p> <p>يُستبدل بالبند رقم (٢) من المادة رقم (٨١) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ البند الآتي:</p> <p>٢- "قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفعلي في الوظيفة الأدنى مباشرة، أو في مستواها، على أن تحتسب مدة الإجازة المرضية، وإجازة رعاية الطفل <u>ضمن المدة البيئية للترقية وفق الضوابط المنصوص عليها بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية</u>،</p> <p>وتخفض المدة البيئية للترقية عاماً واحداً للحاصل على <u>الماجستير</u>، وعامين للحاصل على <u>الدكتوراه</u>."</p> <p style="text-align: center;"><b>(المادة الثالثة)</b></p> <p>يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.</p> <p>رئيس مجلس الوزراء</p> <p style="text-align: right;">٢٠٢١/ /</p> <p>(دكتور/ مصطفى كمال مدبولي)</p>	<p style="text-align: center;"><b>القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١</b></p> <p style="text-align: center;"><b>بشأن قانون التعليم</b></p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: right;"><b>مادة (٨١):</b></p> <p>يشترط للترقية إلى الوظائف المنصوص عليها في المادة (٧١) من هذا القانون، الآتي:</p> <p>١- استيفاء شروط شغل الوظيفة المرقى إليها على النحو المبين ببطاقة الوصف الخاصة بها.</p> <p>٢- قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفعلي في الوظيفة الأدنى مباشرة أو ما في مستواها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم.</p>